

صلاة الغرنامة وهذا مبنى على اختلافهم في الوتر فعندها كان الوتر واجباً كان الترتيب شرطاً
وعندها كان كالتسعة فلا ترتيب بين الغرائض والسنن ثم عندنا يفتى إذا فدور العجل
تفككتة العجز قال في المصنف لا تفسد **واعلم** ان الترتيب في غير الصلاة لا يرعى عندنا
وعند زفر يراعى كما إذا ركع مع الإمام أو الصلاة ثم نام خلفاً أو سبقاً الحديث فذهبوا
فسبق الإمام ثم الغنم النائم وجاء المتوضع فعليهما أن يقضيا أولاً ما سبقاً ثم يبايعان الإمام
إذا أدركاه فلو تابعوا الإمام أولاً قبل القضاء ثم قضيا بعد تسليم الإمام جاز عندنا خلافاً لغيره
وكذا في صلاة الجمعة إذا زحم الناس فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام وبقيت قسماً
وأمله أداء الركعة الثانية فادى أولاً الركعة الثانية قبل أن يودى الأولى بعد تسليم الإمام
جاز عندنا وعند زفر لا يجوز قال الفتاوى المسبوق إذا بدأ بقضاء ما فات في صلاة
وهو الأصح لأن ذلك منسوخ لأن كان في ابتداء الإسلام يقضى المسبوق ما فات أولاً ثم يبايع
الإمام وكان ذات يوم سبق معاذ فتابع الإمام أولاً ثم قضى ما فات بعد ذلك فقال النبي صلى الله
عليه وسلم إن معاذ أسنك لم تستحسنة فاتبعوها والجنه في ذلك قول النبي صلى الله عليه وسلم لا يؤمن
معاذ **المسبوق إذا قام القضاء** قبل سلام الإمام بكرة مية وقبل أن كان في الوقت
ضيق لم يكره قال الأمام خوه زاده ان كان يخاف المرور بين يديه لا يكرهه أيضاً **المسبوق**
بركعة أو لعين إذا قام قبل تشهد الإمام إلى القضاء ان وجد منه بعد تشهد الإمام من القيام
والقراءة مقدار ما يجزبه الصلاة تجازت صلاة والأفلا وان كان مسبوقة بتلاوة
ركعات فوجد منه بعد فعد الإمام قدر تشهد ما يجزى من القيام في الركعة وقراء في الثانية
والثالثة تجازت صلاة ولو قام المسبوق إلى قضاء تفيد الركعة بسجدة أو نحو عاد
الإمام إلى سجدة في السهو لا يتابعه فان تابعت صلاته لانه قد تقدم بعبادة التحكم
الفراده وان لم يقدر الركعة بسجدة تابعه فان لم يتابعه لا تفيد صلاته لأنه ترك الكفاية
في اليبس بغيره وكذا المصنف خلفاً لغيره إذا قام للإمام بسجدة الإمام التي يوقها المصنف
تعد الركعة بسجدة ولو سجدة الإمام للقدوة تابع المسبوق ما لم يقدر ركعة بسجدة فان لم يتابعه

لا تفيد

لا تفيد صلاته في الأصح وان قيد ركعة بسجدة لا يتابعه فان تابعت صلاته تركها في الفتاوى
المسبوق بركعتين إذا أتت القراءة في إحدىهما تفيد صلاته وان كان مسبوقة بغيره في الركعة
في الثالثة ولو سلم المسبوق مع الإمام ساهوا وقبله لا يلزم مسجود السر ولا مقدمه وان سلم
بعده لزمه الإمام إذا قام إلى الخائسة في الظهر فتابعد المسبوق ان تعد الإمام في ركعة نفس صلاة
المسبوق لأنه قد تم فرضه وبالقيام صابراً منفلاً واقتداء المفترض بالمتفعل لا يجوز ان لم يقعد
لا تفيد حتى يقعد الخائسة **سجدة المسبوق** إذا سلم مع الإمام على ظهره ان عدل السلام مع
الإمام فهو لازم فما تفيد صلاته **المسبوق إذا قام** إلى القضاء فالذي يقضيه هو أو الصلاة
حكمها عندها وقال محمد آخرها الثاني حق القراءة والقفوت حتى تلبس بفتح فيما يقضيه وعند محمد
يستفخ حال دخوله مع الإمام ولا يظهر الخلاف في القراءة والقنوت حتى لو أدركت الثالثة الوتر
فتفتت مع الإمام لا يقضيه فيما يقضيه بالاجماع **وفي الوجيز** ما أدركه المسبوق مع الإمام فهو آخر
صلاة المسبوق وما يقضيه بعد فراغ الإمام فهو أو الصلاة عندها وقال محمد ما صلح مع الإمام
هو أو صلاته وما يقضيه هو الآخرها **بيان** إذا سبق بتلاوة ركعات فانه إذا سلم الإمام
يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة ثم يقوم من غير تشهد فيصلي آخر بالفاتحة وسورة ثم
يقعد ويتشهد ثم يقوم فيصلي آخر بالفاتحة لا غير ويشهد ويسلم وهذا عندها وقال محمد
يقض ركعة بالفاتحة وسورة ويقعد وبتشهد ثم يقوم فيصلي ركعة بالفاتحة وسورة ثم يسلم
ويحكي أن يحيى البكاء وكان من اصحاب محمد بن الحسن الخالد اعز المسبوق انه يعجز أو الصلاة الآخرها
فقال محمد في حق القراءة والقنوت آخرها وفي حق القعدة أو لها فقال يحيى على وجه الصحيح هذه
صلاة معكوسة فقال محمد لا أفحيت وكان كما قال أفلم جميع اصحابه ولم يزل يحيى وفي شرح
ابن أبي عمير ان إذا تركت أربع سجديات من أربع ركعات فقتضاهن في آخر صلاة قبل التسليم جاز
وقال الشافعي يصح ركعتان ويقضى ركعتين **بجملتان** ويجزئهما **وقال** في قوله
ان يطعوا عنه الصلاة تفيد المشايخ على تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله والختلوا ههنا
يقوم الأعضاء مقام الصلاة قال ابن مقبل سلمته يقوم وقال الشافعي لا يقوم ويعطى كل